

Distr.: General
27 June 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

ضمان الحق في التعليم: أوجه التقدم والتحديات الحرجة

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، فريدة شهيد*

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، فريدة شهيد، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالحق في التعليم. وتقدم المقررة الخاصة في تقريرها استعراضاً للإنجازات التي تحققت في هذا المجال، وكيفية فهم الحق في التعليم والالتزامات المترتبة عليه، فضلاً عن القضايا المعاصرة والناشئة التي يتعين النظر فيها من أجل ضمان الحق في التعليم للجميع، في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

* قدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



المحتويات

الصفحة

3مقدمة.....	أولاً -
4الأطر القانونية وأطر الرصد.....	ثانياً -
4ألف - القبول العالمي للحق في التعليم، بوصفه قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي.....	
5باء - التعليم بوصفه منفعة عامة مشتركة.....	
6جيم - الحاجة إلى تعزيز عمليات التنفيذ والمساءلة والرصد.....	
7مضمون الحق في التعليم.....	ثالثاً -
7ألف - أهداف التعليم: الحق في التعلم.....	
9باء - الحق في التعلّم مدى الحياة.....	
10جيم - الحق في التعليم الجيد المجاني.....	
11دال - من الحق المتساوي في التعليم إلى الحق في التعليم المنصف والجامع.....	
12هاء - الحق في المشاركة في الحياة التعليمية.....	
13واو - الحق في التعليم العام.....	
14زاي - الحق في حريات التعليم.....	
15حاء - التعليم ينبغي ألا يُختزل في التعليم المدرسي.....	
16طاء - الحق في السلامة أثناء التعليم.....	
17الالتزامات القانونية فيما يتعلق بإعمال الحق في التعليم.....	رابعاً -
17ألف - الإعمال الكامل للحق في التعليم.....	
18باء - تمويل التعليم.....	
19جيم - تنظيم الجهات الفاعلة الخاصة.....	
21دال - إنفاذ المخطط 4 - ألف.....	
23هاء - الرقابة على رقمنة التعليم.....	
24واو - الاعتراف بدور المعلمين.....	
25الاستنتاجات والتوصيات.....	خامساً -

أولاً - مقدمة

- 1- يحدد هذا التقرير الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، فريدة شهيد، والمقّم عملاً بقراري المجلس 4/8 و3/44، الإنجازات والتحديات الرئيسية في هذا المجال. وهذا هو التقرير الأول للمقررة الخاصة الحالية، حيث تُقدّمه في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالحق في التعليم.
- 2- ويصادف عام 2023 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا⁽¹⁾، الذي يؤكد مجدداً عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتصرف ولا للتجزئة، وواجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، فيما يخص تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التعليم.
- 3- ويزداد توافق الآراء على مر السنين بشأن الحق في التعليم بوصفه حقاً تمكينياً في التعلّم مدى الحياة للجميع، وبشأن أهمية أماكن التعلّم باعتبارها منصات لحماية الطفل، وإدماجه، وصحته البدنية والعقلية، ودعمه النفسي الاجتماعي، وتحسين تغذيته، وتقديم الخدمات الاجتماعية للأطفال، والنماء والرفاه العام للأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم.
- 4- غير أن إعمال الحق في التعليم يواجه العديد من التحديات. ففي عام 2021، بلغ عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس ممن تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و18 عاماً 244 مليون طفل في جميع أنحاء العالم⁽²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تضررت قطاعات التعليم بشدة من جائحة كوفيد-19، التي أدت تداعياتها إلى عرقلة تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز التعلّم مدى الحياة للجميع⁽³⁾. وتواجه النظم التعليمية، في العديد من الأماكن، مجموعة من التحديات الناجمة عن حالات الطوارئ، والنزاعات، والكوارث البيئية. وعلى الصعيد العالمي، يحتاج ما يقدر بنحو 222 مليون طفل ومراهق متضرر من الأزمات إلى دعم في مجال التعليم⁽⁴⁾، في حين أن 773 مليون بالغ، معظمهم من النساء، أميون⁽⁵⁾؛ ولا يزال الفقر وعدم المساواة لافتين للنظر، مع ضعف تعبئة الموارد المالية المحلية في كثير من الأحيان؛ ولا يؤدي الالتحاق بالمدارس دائماً إلى التعلّم الفعال أو التمكين. وفي العديد من البلدان، يؤثر الاستقطاب المجتمعي المتزايد حول التنوع الثقافي، وتدريس التاريخ، وتحرير المناهج الدراسية، والنظريات النقدية المتعلقة بالعرق والنوع الاجتماعي، والتربية الجنسية الشاملة، على أداء النظم التعليمية، ويتفاقم ذلك الأثر بسبب عدم حماية الحريات الأكاديمية بالقدر الكافي.
- 5- ويُعدّ العقد الاجتماعي الجديد للتعليم، الذي يركز على إطار لحقوق الإنسان، أمراً حيوياً، على نحو ما دعا إليه الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"⁽⁶⁾، واللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وشددت هذه اللجنة في

(1) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(2) انظر UNESCO, Global Education Monitoring Report, press release (September 2022) (<https://www.unesco.org/gem-report/en/articles/244m-children-wont-start-new-school-year>).

(3) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022 (منشورات الأمم المتحدة، 2022)، الصفحتان 34-35.

(4) انظر Education Cannot Wait, "Crisis-affected children and adolescents in need of educational support: new global estimates and thematic deep dives" (2023) (ecw_222million_study_advocacypaper.pdf (educationcannotwait.org)).(5) UNESCO Institute for Statistics, Literacy (<http://uis.unesco.org/en/topic/literacy>)

(6) A/75/982، الفقرة 19.

تقريرها المرجعي⁽⁷⁾ على أن هذا العقد الاجتماعي الجديد يجب أن يرتكز بقوة على مبدئين أساسيين هما: (أ) رؤية موسّعة للحق في التعليم مدى الحياة؛ و(ب) الالتزام بالتعليم كمسعى مجتمعي عام ومنفعة عامة⁽⁸⁾. وهذا العقد الاجتماعي الجديد ضروري على الأُسعدة العالمية والوطنية والمحلية.

6- وتتفق المبادئ التي تقوم عليها توصيات اللجنة الدولية مع الرؤية التي وضعها المكلفون بالولاية المتعاقبون. ويستعرض التقرير الإنجازات المتعلقة بالحق في التعليم، والفهم المعاصر للالتزامات التي ينطوي عليها هذا الحق من أجل معالجة المسائل الحاسمة الناشئة والمستمرة على نحو أفضل.

7- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للعديد من الدول والسلطات العامة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من الهيئات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والخبراء، لما قدمته من مساهمات قيّمة في التقرير. وعلى الرغم من عدم إمكانية الإشارة إلى جميع المساهمات، فقد أثرت التقرير إثرًا كبيرًا⁽⁹⁾.

ثانياً - الأطر القانونية وأطر الرصد

ألف - القبول العالمي للحق في التعليم، بوصفه قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي

8- هناك أدلة كثيرة تدعم الحق في التعليم بوصفه قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي استناداً إلى عالمية أحكام المعاهدات، والممارسة على الصعيد الوطني، ومشاركة الدول في آليات الرصد. والواقع أنه "قد لا تكون هناك حجة للاعتراف بحق أساسي من حقوق الإنسان بوصفه مسألة من مسائل القانون الدولي العرفي أفضل من الحجة المؤيدة للحق في التعليم"⁽¹⁰⁾.

9- والحق في التعليم منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صدّقت عليه 171 دولة عضواً، وفي اتفاقية حقوق الطفل، التي صدّقت عليها 196 دولة عضواً. وتحمي العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى الحق في التعليم، لا سيّما لفئات محددة من الناس. وأعدت مجموعة هامة من التفسيرات والاجتهادات القانونية بشأن هذا الحق.

10- ويُظهر الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 كذلك التزام الدول بالحق في التعليم. وينبغي اعتبار هذه الصكوك أدلةً لإعمال هذا الحق، وينبغي تطبيقها بطريقة تمثلت لحقوق الإنسان، وهو نهج اعتمده الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، وعدد من هيئات المعاهدات، ومنظمة اليونسكو⁽¹¹⁾.

11- وترحب المقررة الخاصة بمبادرات اليونسكو، لمتابعة تقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم. وتيسر هذه المبادرات مناقشة "مستقبل التعليم"، أي كيفية فهم الحق المتطور في التعليم في ضوء معايير حقوق الإنسان السارية، والسياقات المتغيرة، والمطالب الجديدة التي يواجهها التعليم. ويتزايد توافق الآراء بشأن الحق في التعليم باستمرار، من خلال الالتزامات المقطوعة في الصكوك الدولية الحية، وتفسيرات هذا الحق من جانب آليات الرصد التي أنشأتها الدول خصيصاً لهذا الغرض.

(7) اليونسكو، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم - تقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم (2021).

(8) المرجع نفسه، الصفحتان 11 و146.

(9) يمكن الاطلاع على الردود على الموقع الشبكي للمقررة الخاصة: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-contributions-right-education-advances-and-challenges>. ويشار إلى بعضها مباشرة في الحواشي.

(10) William A. Schabas, The Customary International Law of Human Rights (Oxford, Oxford University Press, 2021), p. 312.

(11) A/HRC/41/37، الفقرات 4-6.

12- وتتعلق القواعد المتطورة بجملة أمور منها حماية الحق في التعليم في أوقات النزاع، التي تظل فيها قواعد حقوق الإنسان سارية. ولا يُنقَصُ شيء من الحق في التعليم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وترحب المقررة الخاصة بإقرار 117 بلداً، اعتباراً من 8 أيار/مايو 2023، إعلان المدارس الآمنة، وهو التزام حكومي دولي بحماية التعليم أثناء النزاع المسلح، والمبادئ التوجيهية ذات الصلة لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

13- ويُعد إعلان المدارس الآمنة، الذي يحث أطراف النزاع المسلح على تجنب استخدام المرافق التعليمية لأي غرض يتعلق بالجهود العسكرية، خطوة حاسمة في هذا الصدد. وشددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أن الإجراءات الموصى بها، التي تتجاوز ما هو مطلوب بموجب القانون الدولي الإنساني، "لا تتعارض مع القانون الدولي الإنساني"، لأن "تجنب استهداف المرافق التعليمية عسكرياً، ومن ثم تعريضها للهجوم، يقطع شوطاً طويلاً في ضمان سلامة المدنيين - الطلاب والعاملين في مجال التعليم - وفي الحفاظ على الطابع المدني للمدارس وحمايتها من الهجمات، حتى يتسنى لها الاستمرار في العمل بأمان أثناء النزاع المسلح⁽¹²⁾. ويسهم هذا أيضاً في إعادة بناء المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ويُظهر العديد من التقارير استخدام المرافق التعليمية وتدميرها في أوكرانيا والجمهورية العربية السورية وغيرها من الأماكن، مما يجعل إقرار إعلان المدارس الآمنة ومبادئه التوجيهية وتنفيذهما أمرين بالغَي الأهمية. والأهم من ذلك أن الممارسات الجيدة آخذة في الظهور⁽¹³⁾.

14- ويُعد إنشاء مركز جنيف العالمي للتعليم في حالات الطوارئ دليلاً آخر على الالتزام الدولي بدعم الحق في التعليم في جميع الظروف. وتتطلع المقررة الخاصة، بصفتها عضواً في مركز جنيف العالمي منذ عام 2022، إلى البناء على عمل أسلافها، بوسائل منها التأكيد على التزام الدول بضمان الحق الأصلي لكل فرد في التعليم، بما في ذلك في حالات الطوارئ⁽¹⁴⁾.

باء - التعليم بوصفه منفعة عامة مشتركة

15- اعترفت الدول بمسؤوليتها الأساسية عن توفير التعليم بوصفه منفعة عامة، بما في ذلك دورها المركزي باعتبارها مؤتمنة على الإدارة الفعالة والمنصفة والكفؤة للتعليم العام المتاح للجميع وعلى تمويله⁽¹⁵⁾.

16- وتُعد زيادة الاعتراف بالتعليم بوصفه منفعة مشتركة أمراً حاسماً لعقد اجتماعي جديد، يتجاوز هدفه ضمان التمويل العام الكافي والمستدام إلى الاعتراف بالتعليم بوصفه نشاطاً إبداعياً فردياً وجماعياً على حد سواء، يساهم في التمتع بالتراث الثقافي المشترك للبشرية، ويضمن أن يُدار التعليم بشكل مشترك، على جميع المستويات، بطريقة شاملة وتشاركية⁽¹⁶⁾.

(12) International Committee of the Red Cross, "The Safe Schools Declaration and the Guidelines for

.Protecting Schools and Universities from Military Use during Armed Conflict", December 2018
انظر أيضاً Global Coalition to Protect Education from Attack, "Practical Impact of the Safe Schools Declaration: Fact Sheet" (January 2022) and "Commentary on the Guidelines for Protecting Schools and Universities from Military Use during Armed Conflict" (2015).

(13) ورقتان مقدمتان من التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات Global Coalition to Protect Education from Attack، الفقرات 19-28؛ و Hala Systems and Starling Lab.

(14) A/HRC/8/10، الفقرة 37؛ وانظر أيضاً A/66/269.

(15) اليونسكو، إعلان بروكسل، المعتمد في الاجتماع العالمي بشأن التعليم، بروكسل، 3-5 كانون الأول/ديسمبر 2018، الفقرة 15؛ وانظر أيضاً <https://www.un.org/en/transforming-education-summit/digital-learning-all>.

(16) اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً، الصفحات 12 و 13 و 149؛ و UNESCO Rethinking Education: Towards a Global Common Good (2015).

جيم - الحاجة إلى تعزيز عمليات التنفيذ والمساءلة والرصد

- 17- يتطلب إعمال الحق في التعليم أكثر من مجرد قبول القواعد المعمول بها. ويجب أن تصاغ الصكوك الدولية صياغة مُحكمة، وأن تكون مفصلة بما فيه الكفاية. ويجب توفير أدوات إرشادية للدول وأصحاب المصلحة الآخرين، بوسائل منها المساعدة التقنية وآليات الرصد القوية.
- 18- ومن القيم المضافة لولاية التعليم قدرتها على العمل مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، وعلى ضمان المساءلة على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان - وإن كان ذلك بموارد غير كافية. وعموماً، يجب تعزيز الرصد الدولي للحق في التعليم، الذي لا يزال ضعيفاً، لتوجيه خطط السياسات وجهود الإصلاح.
- 19- ومنذ إنشاء الولاية، أُجريت 31 زيارة، من بينها زيارات فُتوية. وتشكر المقررة الخاصة أصحاب المصلحة الذين قدموا معلومات محدّثة في أعقاب الزيارات⁽¹⁷⁾، وتعتزم متابعة التوصيات التي قدمها أسلافها.
- 20- وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2010 حتى نيسان/أبريل 2023، شاركت الولاية المتعلقة بالحق في التعليم في نحو 139 بلاغاً، موزعين توزيعاً جيداً بين المناطق، بمعدل ردّ جيد بشكل عام. وشملت المسائل الشديدة التنوع التي تناولتها البلاغات ما يلي: التمييز في الحصول على التعليم، بما في ذلك بالنسبة إلى الأطفال ذوي الإعاقة؛ واحترام الحقوق الثقافية والتنوع، بما في ذلك تدريس لغات الأقليات؛ وحماية الطفل فيما يتعلق بالتحرش والزواج المبكر والزواج القسري والعمل والاستغلال والاختطاف؛ والمسائل المتعلقة بالمناهج الدراسية؛ والقيود التعسفية على الحرية الأكاديمية وحرية التعبير والتجمع السلمي للمتعلمين والعاملين في قطاع التعليم؛ وحظر المنظمات غير الحكومية، والهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدعمون الحق في التعليم؛ والهجمات العسكرية على المدارس، والحصار المادي الذي يحد من الوصول إلى المؤسسات التعليمية؛ وتقييد التربية الجنسية الشاملة، والتثقيف بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والدراسات الجنسانية؛ والقصر المحتجزين؛ وعمليات الإخلاء القسري التي تؤثر على فرص الحصول على التعليم، بما فيها تلك المتعلقة بمجتمعات السكان الأصليين والفلاحين؛ وتأثير الخصخصة على التعليم؛ وتخفيضات الميزانية التي تستهدف الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم؛ وعدم الحصول على التعليم في المستوطنات العشوائية.
- 21- ومما يؤسف له أن الموارد المحدودة حالت دون استجابة الولاية لجميع الادعاءات الواردة، وضمن المتابعة الشاملة. وتعتزم المقررة الخاصة تطوير هذا الجانب من الولاية، وترحب بدليل رصد الحق في التعليم الصادر عن مبادرة الحق في التعليم⁽¹⁸⁾، الذي يبيّر مساهمة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مساهمة قيمة في عملية الرصد.

- 22- ويتطلب التنفيذ والرصد الفعالان للحق في التعليم بيانات موثوقة. ويقوّض الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالتعليم قدرة الدول والهيئات الأخرى على التصدي بفعالية لأوجه عدم المساواة، بل يمكن أن يؤدي إلى تفاقمها⁽¹⁹⁾. وقد أُثرت شواغل تتعلق، على وجه الخصوص، بالبيانات المفقودة أو غير الموثوقة، فضلاً عن عدم مراعاة أوجه التقاطع، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقات البصرية،

(17) ورقات مقدمة من إكوادور؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ وكازاخستان؛ وقطر؛ وآلية الرصد الوطنية التابعة للمعهد الألماني لحقوق الإنسان بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(18) انظر <https://www.right-to-education.org/monitoring/>.

(19) انظر UNESCO Institute for Statistics, Network for international policies and cooperation in education and training, 3 July 2019 Moira V. Faul, Patrick Montjouridès and Arushi Terway, و "Education and the new inequality divides", Geneva Graduate Institute, March 2021.

والنازحين قسراً وملتمسي اللجوء واللاجئين من الأطفال في جميع أنحاء العالم⁽²⁰⁾. ويجب تشجيع الجهود الرامية إلى مواءمة منهجيات جمع البيانات في حالات الطوارئ والأزمات التي طال أمدها⁽²¹⁾.

ثالثاً - مضمون الحق في التعليم

ألف - أهداف التعليم: الحق في التعلم

23- منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كررت الدول التأكيد في صكوك عديدة على ما يلي:

يجب أن يستهدف التعليم تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم، والجماعات العرقية أو الدينية، وأن يدعم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام⁽²²⁾.

24- ويجري باستمرار تنقيح هذه الأهداف، التي تتمحور حول التنمية الفردية والجماعية على حد سواء، مع اعتماد التزامات جديدة، على سبيل المثال من خلال المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل، والغاية 4-7 من أهداف التنمية المستدامة، وإعلان إنشيوين (الفقرة 5)، وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 (الفقرة 6)، وكذلك من خلال المبادرات الرامية إلى تطوير التنقيح في مجال حقوق الإنسان، وتعليم المواطنة العالمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجب أن يمكن الحق في التعليم الناس من تحقيق أقصى إمكاناتهم، ليس فقط كأفراد ولكن أيضاً كأعضاء في المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل من خلال المشاركة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الهادفة. وبالإضافة إلى ذلك:

يجب أن يهدف العقد الاجتماعي الجديد للتعليم إلى توحيدنا حول المساعي الجماعية، وأن يزيدنا بما نحتاج إليه من علم ومعرفة وابتكار، لتشكيل مستقبل مستدام للجميع يركز على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويجب أن يعالج مظالم الماضي، بينما يُعدنا للتغيرات البيئية والتكنولوجية والاجتماعية التي تلوح في الأفق⁽²³⁾.

25- وينبغي قراءة هذه الأهداف بالاقتران مع ورقة المقترحات التي قدمتها اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، *التعلم: ذلك الكنز المكنون*، التي أُقترح فيها أن يركز التعليم مدى الحياة على أربع دعائم رئيسية هي: *التعلم للمعرفة؛ والتعلم للعمل؛ والتعلم للعيش معاً؛ والتعلم لتكون*⁽²⁴⁾. وفي هذا الصدد، تحذر المقررة الخاصة من أي لبس محتمل ناجم عن عبارة "قرر التعلم" استناداً إلى معايير تتعلق بعدم قدرة الأطفال البالغين من العمر 10 سنوات على قراءة نص بسيط وفهمه. وما تكشفه البيانات مفيد: إذ تشير أحدث التقديرات إلى أن 64,3 في المائة من الأطفال في سن 10 سنوات على مستوى العالم لا يستطيعون ذلك⁽²⁵⁾. غير أن هذه الإحصائيات تتعلق فقط بواحدة من السمات الأساسية الأربع للحق في التعليم بوصفه حقاً في التعلم: الحق في المعرفة. وتشير أيضاً عن غير قصد إلى أن المشكلة تكمن في المتعلمين وليس في النظم التعليمية.

(20) انظر <https://www.norrag.org/missing-data-project/>

(21) انظر https://www.educationcannotwait.org/sites/default/files/2022-06/ecw_222million_study_advocacypaper.pdf و Network for international policies and cooperation in education and training، "New INEE Reference Group to drive reforms and set global standards for EiE data by ECW, FHI", 17 December 2020، 360، INEE، NORRAG، and UIS.

(22) انظر أيضاً الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، المادة 5؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة 29.

(23) اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً، الصفحة 11.

(24) A/71/358.

(25) ورقة مقدمة من اليونيسف، الفقرة 6.

26- وقد أسهمت ولاية التعليم في المناقشات المتعلقة بأهداف التعليم، مشددة على أن أهدافه المعترف بها على نطاق واسع هي: السلام، وتقبل الغير، ومشاركة الجميع في تنمية المجتمع، ومعرفة "الأخر" وفهمه، وإقرار التنوع الثقافي، وإتاحة تعليم مناسب ومكثف حسب الاحتياجات المحددة للأفراد في سياقهم الخاص⁽²⁶⁾. وعلاوة على ذلك، فإن فهم الحق في التعليم بوصفه حقاً ثقافياً يعني أن لكل شخص الحق في: الحصول على جميع الموارد الثقافية اللازمة ليطور بحرية عملية تحديد هويته؛ وقيم علاقات قائمة على الاعتراف المتبادل طوال حياته؛ ويواجه التحديات الحاسمة الماثلة أمام عالمنا؛ وينخرط في ممارسات تسمح بامتلاك هذه الموارد والإسهام فيها⁽²⁷⁾. وإلى جانب نقل المعرفة والتعلم المعرفي، يجب أن يعزز التعليم دائماً ("الإطار ABCDE"): تقبل الغير، والشعور بالانتماء، والتفكير النقدي، والتنوع، وتفهم الآخرين⁽²⁸⁾. ويجب أن يكون التعليم خالياً من الدعاية، ويجب أن يعني دائماً التركيز على التطوير الحر للتفكير النقدي وممارسته، الذي هو في صميم الحق في التعلم⁽²⁹⁾. وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً الاعتراف المتزايد بالأهمية الحيوية للتعلم الاجتماعي العاطفي⁽³⁰⁾.

27- ويشمل الحق في التعليم الحصول على المعلومات والتعرف على القضايا اللازمة لأهداف التعليم، ولا سيما التثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي ينبغي إدماجه بشكل منهجي وشمولي⁽³¹⁾. وينص إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان (2011) على أن لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وطلب هذه المعلومات وتلقيها، وينبغي أن تتاح له فرصة التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان.

28- ويشمل الحق في التعرف على القضايا المهمة الحصول على التربية الجنسية الشاملة، حسبما ورد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 (الفقرة 63) والمؤشر 4-7-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2023، نشرت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة خلاصة وأفية عن التربية الجنسية الشاملة، أشاروا فيها إلى المعايير الدولية التي تلزم الدول بضمان الحق في التربية الجنسية الشاملة، دون تمييز⁽³²⁾. وتتلقى الولاية بانتظام ادعاءات تتعلق بعدم احترام الدول هذا العنصر من عناصر التعليم وحمائته.

29- ويجب أن تتماشى المناهج الدراسية وطرق التدريس والإنجازات مع أهداف التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، ومع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وفي عام 2014، أعربت الولاية عن قلقها من أن التقييمات الدولية السائدة لأداء الطلاب تستند إلى دور أساسي إلى حد ما للتعليم، يقوم على مفهوم تطوير الأداء من الناحية الاقتصادية البحتة، مما يؤدي إلى المبالغة في التأكيد على نتائج التعلم فيما يتعلق بالمهارات الرياضية واللغوية، على حساب المهارات والمواهب الأخرى، على سبيل المثال، في الفنون الإبداعية وغيرها من الأنشطة غير الأكاديمية. ويتعارض هذا النهج الضيق مع الأهداف المحددة للتعليم على الصعيد الدولي. وينبغي أن تجسد التقييمات الأهداف الرئيسية للتعلم في التعليم تجسيداً كاملاً⁽³³⁾.

(26) A/74/243، الفقرة 20.

(27) A/HRC/47/32، الفقرة 52.

(28) A/74/243، الفقرة 68.

(29) المرجع نفسه، الفقرة 36.

(30) UNESCO Mahatma Gandhi Institute of Education for Peace and Sustainable Development, Guidelines for Implementing Social and Emotional Learning in Schools (New Delhi, 2022).

(31) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 1(2001)، الفقرات 15-16 و 19.

(32) A Compendium on Comprehensive Sexuality Education OHCHR.

(33) A/HRC/26/27، الفقرة 43.

30- وعموماً، فإن نظم التعليم لا تحقق أهداف التعليم، وغالباً ما لا تسعى إلى تحقيقها بصدق، أو تسير في الاتجاه المعاكس، وهو الأمر الأسوأ. وأعربت المكلفة السابقة بالولاية عن أسفها لأن بعض نظم التعليم تديم التمييز والاستبعاد والفصل، فضلاً عن الاستيعاب، بأهداف اختزالية، لا تتناسب مع احتياجات المجتمعات المتعددة الثقافات⁽³⁴⁾. وكما ذكرت اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، فإن بعض النظم التعليمية تغرس خطأً الاعتقاد بأن الامتيازات القصيرة الأجل أكثر أهمية من الاستدامة على المدى الطويل، مع التأكيد على قيم النجاح الفردي والمنافسة الوطنية والتنمية الاقتصادية، على حساب التضامن وفهم أوجه الترابط واهتمام بعضنا ببعض والاهتمام بالكوكب. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى "تعلّم نسيان ما تعلمناه" ودراسة المعارف السائدة الراسخة دراسةً دقيقة⁽³⁵⁾. وأفاد بعض المساهمين بأن أهداف التعليم لا تزال خاضعة للسلطة التقديرية المطلقة لوزارات التعليم، دون أي آلية للرصد أو التقييم⁽³⁶⁾. وترى المقررة الخاصة أن هذه المسائل حاسمة في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية.

باء - الحق في التعلّم مدى الحياة

31- حسبما أكدته الولاية في السابق⁽³⁷⁾ وأعيد تأكيده، في جملة أمور، في الإطار الخاص بخطة عام 2030، فإن الحق في التعليم هو حق في التعلّم مدى الحياة، أي التعلّم الذي لا يقتصر على الأطفال والشباب في سن الدراسة. وفي العديد من الأوساط، ينصب التركيز على الحصول على التعليم الابتدائي وأحياناً الثانوي من أجل تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن هذه الأبعاد بالغة الأهمية، فإنها غير كافية لإعمال الحق في التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان العالمية. ولكل شخص الحق في التعليم الأساسي، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم التقني والمهني، والتدريب/إعادة التدريب، والتعليم العالي، بغض النظر عن السن أو عوامل أخرى، وفي إمكانية الاستفادة من إمكانيات التعليم التحولية في جميع مراحل الحياة، في إطار نظام يربط بين التعليم النظامي وغير الرسمي وغير النظامي⁽³⁸⁾، بما في ذلك إتاحة الفرص لكبار السن.

32- وتُرسي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الأساس للحق في التعليم مدى الحياة، على النحو الذي أبرزته تقارير الولاية⁽³⁹⁾. غير أن نصف الدول فقط توفر مجانية التعليم ما قبل الابتدائي؛ وتوفر دول أخرى هذا التعليم بتكلفة باهظة⁽⁴⁰⁾. وفي هذا الصدد، سيكون اعتماد مبادئ توجيهية لتنفيذ الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة خطوة مفيدة، على النحو الذي اقترحه الخبراء وجماعات المجتمع المدني.

(34) [A/HRC/47/32](#)، الفقرة 9. وانظر أيضاً الورقة المقدمة من لجنة هلسنكي البيلاروسية (Belarusian Helsinki Committee)، الفقرتين 2 و 15.

(35) اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً، الصفحة 54.

(36) ورقة مقدمة من المفوض القيرصي لحقوق الأطفال، الصفحة 3.

(37) [A/71/358](#)، الفقرة 41.

(38) المرجع نفسه؛ واللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً، الصفحات 12 و 117 و 152.

(39) [A/77/324](#)؛ و Rajakumari Michaelsamy and Silke D'Helft, "Early childhood care and education as a gateway to inclusive education: an analysis of UN Special Rapporteurs' Reports" (Right to Education Initiative, 2022).

(40) UNESCO, "Why early childhood care and education matters", 10 November 2022

33- ويتعرض الحق في التعليم العالي للخطر بطرق عديدة⁽⁴¹⁾. وتؤدي النماذج المؤسسية إلى إدامة أوجه عدم المساواة الهيكلية. ومما يثير القلق بوجه خاص التقسيم الطبقي الرأسي لنظم التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وتأثير مفاهيم "الجدارة" أو "القدرة" التي تدعم أوجه عدم المساواة وتبررها وتضفي عليها الشرعية. واستناداً إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، ينبغي أن تعكس "الجدارة" مسارات مختلفة في التعليم العالي وأن تكافئ القدرات الفردية⁽⁴²⁾.

34- وتدعو توصية اليونسكو المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (الفقرة 2(ج)) إلى فهم التعليم التقني على أنه "وجه من أوجه التعلم مدى الحياة والإعداد للمواطنة المسؤولة". ونظراً للارتباط الوثيق بين الحق في التعليم والحق في العمل، يُعد التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني جزءاً لا يتجزأ من التعليم الإعدادي والثانوي وما بعد الثانوي، ويمتد إلى التعليم العالي وفي جميع القطاعات التعليمية. ولذلك، ينبغي للدول أن تكفل إدماج أهداف تعليمية أوسع نطاقاً في التعليم التقني والمهني، بما في ذلك تنمية المهارات الاجتماعية والتفكير النقدي، بالإضافة إلى المتطلبات التقنية المهنية⁽⁴³⁾.

جيم- الحق في التعليم الجيد المجاني

35- لا يمكن إعمال الحق في التعليم إذا لم يكن التعليم جيداً، أي أنه يجب أن يكون متوفراً ومتاحاً ومقبولاً وقابلاً للتكيف على جميع المستويات⁽⁴⁴⁾.

36- وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على الحق في التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني، والتنفيذ التدريجي لمجانية التعليم الثانوي والعالي (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 13 و14؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة 28).

37- وعلى الرغم من أن ولاية التعليم وهيئات المعاهدات قد أوصت مراراً وتكراراً بضمان التعليم المجاني على جميع المستويات، وأن الغاية 4-1 من أهداف التنمية المستدامة تلزم الدول بضمان إتمام جميع الفتيات والفتيان للتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد بحلول عام 2030، فإن هناك مقترحات بأن ينص صك دولي صراحةً على الحق في التعليم المجاني في مرحلتي التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي⁽⁴⁵⁾. ولما كان هذا العنصر من الحق في التعليم لا يزال بعيداً عن التنفيذ، حيث لا تزال التكاليف تشكل عبء هاماً أمام الحصول على التعليم في العديد من البلدان، فإن إعادة تأكيد هذه الالتزامات في صك قانوني واضح ومفصل قد يكون مفيداً.

38- وتعترف دول كثيرة بالفعل بالحق في التعليم المجاني ما قبل المرحلة الابتدائية وبعدها، بما في ذلك وصولاً إلى مرحلة التعليم العالي⁽⁴⁶⁾. ومع ذلك، تأسف الاتحادات الطلابية لعدم الإدخال التدريجي للتعليم المجاني، وتأسف كذلك لزيادة التكاليف، مما يحول فعلياً دون حصول الأشخاص من الأوساط المحرومة على التعليم.

(41) انظر الورقات المقدمة من اتحاد الطلبة الأوروبيين (European Students' Union)؛ و Fédération des Étudiants و Francophones؛ و Unione degli Universitari.

(42) ورقة مقدمة من معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean)، الفقرتان 42 و45.

(43) A/67/310، الفقرات 25 و31 و89؛ و A/71/358، الفقرة 67.

(44) Abidjan Principles on the human rights obligations of States to provide public education and to regulate private involvement in education, principles 9 and 14. A/HRC/20/21.

(45) ورقة مقدمة من منظمة هيومن رايتس ووتش، الصفحة 2. انظر أيضاً إعلان طشقند والتزامات طشقند بالعمل من أجل إحداث التحول المنشود في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، الالتزامين 2 (5) و3 (8)؛ و Michaelsamy and D'Helft, "Early childhood care and education as a gateway", p. 4.

(46) انظر، على سبيل المثال، الورقتين المقدمتين من إكوادور وجيبوتي.

ويرى البعض أن الرسوم الدراسية للتعليم العالي تظل مقبولة في حالة توفير آليات الدعم المالي للطلاب الذين لا يستطيعون تحمل الرسوم. وتشدّد المقررة الخاصة، مع ذلك، على أن برامج الدعم المالي لا تتاح غالباً إلا لعدد محدود من الأشخاص، وتقرن بشروط محددة لاستحقاقها تزيد من ترسيخ الحواجز القائمة.

39- وعندما يكون التعليم إلزامياً، يجب أن يكون مجانياً. ولا يتطلب القانون الدولي سوى التعليم الابتدائي الإلزامي. غير أن القوانين الوطنية كثيراً ما توسّع نطاق الجانب الإلزامي ليشمل التعليم الثانوي، وأحياناً التعليم حتى سن 18 عاماً.

40- وقد أوضحت الولاية وهيئات المعاهدات أن توفير التعليم المجاني لا يشمل إلغاء الرسوم فحسب، بل يشمل أيضاً الإعفاء من التكاليف غير المباشرة، بما فيها تكلفة الكتب؛ والمواد المدرسية؛ والزي المدرسي؛ والنقل؛ ورسوم الامتحانات؛ والمرافق؛ والأمن؛ ورسوم رباطات الوالدين والمعلمين؛ ودفع أجور المعلمين المتطوعين؛ وتكاليف المدرسة الداخلية عندما لا يكون لدى الوالدين خيار آخر؛ والتكاليف المترتبة للأجهزة الرقمية والاتصال بالإنترنت. وينبغي أيضاً توفير وجبات غذاء مجانية، لا سيما لغير القادرين على الدفع. وشددت المساهمات أيضاً على أهمية تقديم المساعدة المالية للطلاب الذين يعانون من صعوبات اقتصادية أو برامج المساعدة الاجتماعية كوسيلة لتحقيق مجانية التعليم وضمان إمكانية الحصول عليه.

41- وهناك تكاليف أخرى ملموسة بقدر أقل. وقد حذرت الولاية سابقاً من أن الأطفال والأسر يتحملون تكاليف رقمنة التعليم من خلال أمور منها مثلاً حشد بياناتهم الشخصية وانتهاك حقهم في الخصوصية⁽⁴⁷⁾. ويُعد الإعلان والتسويق التجاريان في أماكن التعليم تكاليف خفية أخرى يجب حظرها⁽⁴⁸⁾. ومن شأن التخلص من التكاليف الخفية للفساد أن يساعد على التغلب على أوجه عدم المساواة وتحسين الحوكمة.

دال- من الحق المتساوي في التعليم إلى الحق في التعليم المنصف والجامع

42- أصبح الآن القضاء على التمييز المباشر وغير المباشر في التعليم، فضلاً عن إزالة الحواجز القانونية والفعلية، من الالتزامات الراسخة التي تقع على عاتق الدول. ومن المقبول على نطاق واسع أيضاً ضرورة اتباع نهج متقاطعة، وكذلك اشتراط أن تتجاوز الدول حظر التمييز بضمان التنفيذ الكامل لمبدأ تكافؤ الفرص ليصبح واقعاً ملموساً⁽⁴⁹⁾.

43- وقد أكدت الولاية أنه يجب على الدول اتباع نهج شاملة ومنصفة في التعليم. ويرد تكرار لهذا التأكيد في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030. وتتطلب الغاية 4 ألف من أهداف التنمية المستدامة كذلك بناء المرافق التعليمية والارتقاء بها بحيث تكون بيئات تعليمية مراعية للأطفال والإعاقة والفروق بين الجنسين وأمنة وخالية من العنف وجامعة وفعالة للجميع.

44- ويُعد عدم التمييز والمساواة والإنصاف والإدماج شروطاً أساسية لضمان الحق في التعليم للجميع. ويعني الإنصاف ضمان حصول فرادى المتعلمين، ولا سيما من لديهم احتياجات تعليمية محددة، على الدعم الذي يحتاجون إليه للنجاح، وفقاً لظروف كل منهم. ويجب معالجة الاستبعاد من خلال التعليم الجامع، الذي هو أفضل ضمان للإنصاف، مما يمكن جميع المتعلمين، بغض النظر عن خلفيتهم أو قدراتهم البدنية والعقلية أو أي سمات أخرى، من التعلم في بيئة داعمة ومكيفة بما يناسبهم⁽⁵⁰⁾.

(47) A/HRC/50/32، الفقرتان 4 و97(د).

(48) A/69/286، الفقرتان 69 و104(ه).

(49) A/72/496، الفقرة 20؛ وA/HRC/17/29 وA/HRC/17/29/Corr.1.

(50) A/72/496، الفقرتان 19 و110.

45- وقد تطوّر الحق في التعليم الجامع بوصفه قاعدة قانونية دولية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، استناداً إلى تقرير الولاية لعام 2007⁽⁵¹⁾، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 24)، والتعليق العام رقم 4 (2016) للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁵²⁾. وأشارت مساهمات عديدة إلى كل من الإنجازات والجهود الإضافية المطلوبة لوضع نظام قوي للفحص، وضمان حصول المتعلمين على التدخل التعليمي المناسب في الوقت المناسب، والحاجة إلى إطلاق جهود الدعوة العامة للحد من الوصم والمفاهيم الخاطئة.

46- وينبغي تطبيق الحق في التعليم الجامع على جميع الفئات المهمشة، باستخدام النهج الذي وُضع للأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن الشمول يختلف عن الإدماج. فالإدماج هو عملية إلحاق جميع الأشخاص بمؤسسات التعليم العام، مما يستلزم منهم التكيف معها؛ أما الشمول فيعني تعديل محتوى التعليم وطرق التدريس والنهج والهياكل والاستراتيجيات، بحيث يتمتع جميع الطلاب بتجربة تعلم منصفة في بيئة ملائمة⁽⁵³⁾. ويتطلب أيضاً تعليمًا مشتركاً بين الثقافات، وهو نهج يُعتمد بشكل متزايد في أنحاء كثيرة من العالم⁽⁵⁴⁾.

47- وتُبين المساهمات أنه على الرغم من الالتزامات، لا يزال التمييز وعدم المساواة وعدم الإنصاف والاستبعاد أموراً شائعة، بما في ذلك زيادة الفصل. ولا تزال فئات كثيرة تقتصر إلى تكافؤ الفرص، وهو الأمر الذي قدمت الولاية توصيات بشأنه مراراً⁽⁵⁵⁾. وعلى نحو ما ورد في عدد من المساهمات، تشمل هذه الفئات: الفتيات الحوامل والمتزوجات، أو الفتيات الأمهات؛ والأطفال اللاجئين غير الملحقين بالمدارس؛ والفتيات في البلدان المتضررة من النزاعات؛ والأطفال العديمي الجنسية أو النازحين؛ والأقليات، بما فيها الروما؛ والأشخاص الذين يعيشون في فقر؛ والأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية أو الريفية أو مناطق الشعوب الأصلية؛ والأطفال المهاجرين والعاملين؛ والأطفال ذوي الإعاقة؛ والأطفال المصابين بأمراض مزمنة. وحيثما توجد قوانين مكافحة التمييز فإنها لا تذكر صراحةً دائماً نوع الجنس، والميل الجنسي، والهوية والتعبير الجنسانيين بطريقة تنطبق على التعليم. وقد أُثيرت قضايا تتعلق بالرسوم الدراسية الباهظة التي يتكبدها الطلاب الأجانب في البلدان الأوروبية، وبالطلاب المحتجزين، والتمييز على أساس سياسي أو ديني، والتأثير المضاعف الناجم عن تحديد المناطق التعليمية ونظم التمويل المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر الخطط التي تقترح نُهجاً متباينة لمختلف الفئات إلى مبادئ توجيهية ومؤشرات ملموسة.

هاء - الحق في المشاركة في الحياة التعليمية

48- يعني استيعاب الجميع الاعتراف بحق جميع أصحاب المصلحة في المشاركة في الحياة التعليمية، بناءً على العلاقات الشخصية النشطة بين الطلاب والمعلمين والمنظمات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة وتقاسم الموارد الثقافية بوصفها ناقلات "الهوية والقيم والدلالة"⁽⁵⁶⁾. وأبرزت مساهمات عديدة الحاجة إلى اعتماد نهج يركّز على الطفل وقائم على حقوقه، مما يسمح بمشاركة الأطفال مشاركةً مُجدية في صنع القرار⁽⁵⁷⁾.

(51) انظر A/HRC/4/29؛ والورقة المقدمة من الشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وأسره (Inclusion International).

(52) اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 4 (2016)، الفقرة 10(أ)؛ انظر أيضاً A/HRC/25/29 و A/HRC/25/29/Corr.1.

(53) اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التعليق العام رقم 4 (2016)، الفقرة 11.

(54) A/HRC/47/32، الفقرات 4 و 5 و 32-41؛ والورقة المقدمة من السلفادور.

(55) على وجه الخصوص A/72/496، و A/76/158، و A/73/262، و A/HRC/14/25، و A/HRC/14/25/Corr.1، و A/HRC/11/8، و E/CN.4/2006/45.

(56) A/HRC/47/32، الفقرات 53-59، و 82. وانظر أيضاً الورقة المقدمة من قطاع الثقافة في اليونسكو.

(57) على سبيل المثال، الورقة المقدمة من المفوض القبرصي لحقوق الأطفال.

49- ويلزم التصدي للتحديات الناجمة عن تباين الآراء داخل البلدان والمجتمعات. ويجب استخدام الموارد الثقافية للتمكين من إجراء نقاش مستدير والحصول على المساهمات من أجل ضمان المشاركة الكاملة من الجميع وتقديم وجهات نظر تمثيلية⁽⁵⁸⁾. ومع ذلك، قد يُساء فهم الموارد الثقافية من وجهة نظر متحيزة. وقد يُستخدم بعضها أيضاً لتبرير التمييز والقيود المفروضة على الحريات. وتشير المقررة الخاصة إلى الأهمية الحيوية لضمان الحقوق الثقافية مع كفالة ألا يستند أحد إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي أو لكي يحد من نطاقها⁽⁵⁹⁾. وتشدد أيضاً على عمل المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية في مجالات منها كتابة التاريخ وتدريبه⁽⁶⁰⁾.

50- والحق في التعليم هو حق المتعلمين، وليس أسرهم أو مجتمعاتهم. وينبغي احترام حقوق الوالدين أو أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي ومسؤولياتهم وواجباتهم المتعلقة بتقديم التوجيه والإرشاد الملائمين، ولكن يجب ضمان مصالح الأطفال الفضلى، التي يجب أن تظل الشاغل الرئيسي. ويشمل ذلك الاحترام الكامل لحقوقهم في التعليم والحصول على المعلومات وحرية التعبير والفكر والوجدان والدين، والتعبير عن آرائهم بحرية في المسائل التي تمسهم، وفقاً لقدراتهم⁽⁶¹⁾. وتتعارض مطالب الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية بمنع الأطفال من محتوى تعليمي معين (مثل الرياضة والفنون والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتربية الجنسية الشاملة والعلوم) مع الحق في التعليم⁽⁶²⁾.

51- وتوفر وجهات النظر المتقاطعة والمتحررة من الاستعمار مفردات يمكن من خلالها فحص جودة الشمول. وتتطوي وجهات النظر هذه على أمور من بينها ما يلي: تغيير المناهج الدراسية لتشمل قصصاً قد استُبعدت على مرّ التاريخ؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإعادة بناء الثقة في المؤسسات؛ وتغيير أسلوب "الشرح على السبورة" بدلاً من معاقبة أولئك الذين لا يستجيبون جيداً لمثل هذه الأساليب؛ وجلب ناقلات هوية الطلاب إلى الفصل الدراسي؛ والاعتراف بنظم المعارف المتنوعة، مثل نظم المعارف الخاصة بالسكان الأصليين والفتات السكانية المهمشة عادة. وبدون هذه الإجراءات، قد يجري إلحاق التلاميذ رسمياً بنظم تعليمية تستبعد احتياجاتهم ومساهماتهم وسياقاتهم⁽⁶³⁾.

واو- الحق في التعليم العام

52- على نحو ما أكدته الولاية، فإن الحق في التعليم يتطلب من الدول توفير تعليم عام مجاني وجيد للجميع. ويؤيد ذلك صياغة الأحكام القانونية ذات الصلة (على سبيل المثال، لا معنى لحرية الوالدين في اختيار مدارس خاصة لأطفالهم غير تلك التي أنشأتها السلطات العامة إذا لم تكن هناك إمكانية حصول الجميع على التعليم العام) والآليات الدولية والمحلية، مما يعكس توافقاً دولياً في الآراء. ويظل التعليم العام القناة الرئيسية لتقديم التعليم في أغلبية كبيرة من الدول، وغالباً ما يكون محمياً بموجب الدستور. وقد أقر مجلس حقوق الإنسان بالأهمية الحاسمة للاستثمار في التعليم العام⁽⁶⁴⁾.

(58) A/HRC/47/32، الفقرة 55.

(59) إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المادة 4.

(60) A/68/296.

(61) A/HRC/47/32، الفقرة 79(ح).

(62) انظر الورقة المقدمة من مؤسسة أمين المظالم البرتغالية في قضية رمزية.

(63) Faul, Montjouridès and Terway, "Education and the new inequality divides".

(64) A/HRC/41/37، الفقرات 31 و38-40، و80.

53- وتؤكد المقررة الخاصة مجدداً التوصية التي قدمتها المكلفة السابقة بالولاية الداعية إلى أن تستخدم الدول مبادئ أبيدجان المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم⁽⁶⁵⁾.

زاي - الحق في حريات التعليم

54- حريات التعليم ضرورية. وبموجب المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للأباء والأمهات حرية اختيار المدارس لأطفالهم وضمن أن يكون تعليمهم متفقاً مع قناعاتهم الخاصة؛ وللأفراد والهيئات الحرية في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها. وتشمل هذه الحريات الحق في الانسحاب من التعليم الديني، بما في ذلك تعليم دين الفرد⁽⁶⁶⁾، مما يسمح بالتنوع في التعليم، دون إعفاء نظم التعليم العام من التزاماتها بحماية التنوع الثقافي⁽⁶⁷⁾.

55- وتعارض التدابير التي تمس بالتعددية الثقافية أو حقوق الشعوب الأصلية أو الأقليات في التعليم لصالح الاستيعاب، سواء باسم القومية أو العلمانية أو التماسك الاجتماعي، مع التزامات الدول. وتعترف المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 30 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادتان 3 و4 من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية⁽⁶⁸⁾، والمادة 14 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية في إنشاء خدماتها التعليمية الخاصة وتشغيلها، بلغاتها ووفقاً لأساليبها الثقافية في التعليم والتعلم.

56- ويستلزم الحق في التعليم احترام الحرية الأكاديمية، بحيث تُهْم على أنها حرية الأفراد، بوصفهم أعضاء في الدوائر الأكاديمية (مثل أعضاء هيئات التدريس، والطلاب، والموظفين، والأكاديميين، والإداريين، والمشاركين في هذه الدوائر) أو بصفتهم المنفردة، في القيام بأنشطة تطوي على اكتشاف المعلومات والأفكار ونقلها، مع حمايتهم بقانون حقوق الإنسان حمايةً كاملة⁽⁶⁹⁾. وتتلقى الولاية بانتظام معلومات مقلقة تشير إلى تزايد عدد انتهاكات الحرية الأكاديمية في أنحاء كثيرة من العالم. وتفيد الاتحادات الطلابية، على وجه الخصوص، بنقل الحيز المدني لمشاركة الطلاب في إدارة التعليم العالي⁽⁷⁰⁾. ويحتاج ذلك إلى مزيد من التطوير استناداً إلى عمل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁷¹⁾، والمقررة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير⁽⁷²⁾. وتؤيد المقررة الخاصة العملية المؤدية إلى مشروع مبادئ أعمال الحق في الحرية الأكاديمية، الذي يمكن أن يوفر توجيهات مفيدة لآليات الأمم المتحدة والدول وأصحاب المصلحة الآخرين⁽⁷³⁾.

(65) المرجع نفسه، الفقرة 77.

(66) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 22(1993)، الفقرة 6؛ وOHCHR، #Faith4Rights toolkit, module 12، متاح في: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/faith4rights-toolkit.pdf>.

(67) A/HRC/47/32، الفقرة 24.

(68) انظر أيضاً المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات، "الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية: دليل عملي للتنفيذ" (جنيف، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2017)، الصفحة 21، متاح في: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Minorities/SR/LanguageRightsLinguisticMinorities_EN.pdf.

(69) A/75/261، الفقرة 8.

(70) ورقة مقدمة من اتحاد الطلبة الأوروبيين (European Students Union).

(71) التعليق العام رقم 13(1999)، الفقرات 38-40.

(72) A/75/261.

(73) انظر <https://www.scholarsatrisk.org/principles/>.

57- وهناك تحدٍ محدد عند التقاطع بين الحق في التعليم الجامع والحرية الأكاديمية يتعلق بالمفهومين، المعروفين بالعامية بـ "الوعي بالظلم ومناهضته" و"ثقافة الإلغاء". وقد أدت الجهود المشروعة الرامية إلى مراجعة المناهج الدراسية لتشمل الروايات التي ظلت مستبعدة على مرّ التاريخ، سواء كانت تتعلق بنساء أو فئات مهمشة أخرى في سياقات مختلفة، إلى حالات تعرّض فيها أعضاء هيئة التدريس للتهديد والترهيب، وإلى دعوات إلى فرض رقابة على الكتب في المكتبات المدرسية. وهذا أمر يثير قلقاً بالغا، نظراً لأهمية تشجيع النقاش مع الحفاظ على الحق في التعليم وحرية التعبير والحريات الأكاديمية. وتعتزم المقررة الخاصة تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

حاء - التعليم ينبغي ألا يُختزل في التعليم المدرسي

58- يجب حماية المدارس بوصفها أماكن تتوفر فيها إمكانيات وتحديات أمام الطلاب لا تتوفر في أي مكان آخر. وقد أبرزت الجائحة الأدوار المحورية والمتعددة التي تؤديها المدارس في إعمال الحق في التعليم والعديد من الحقوق الأخرى. ولا بديل عن المرافق التعليمية النظامية والمادية⁽⁷⁴⁾.

59- غير أنه لا ينبغي اختزال التعليم في التعليم المدرسي. ويجب الاعتراف بالتعلم بغض النظر عن مكان ممارسته وطريقة تلك الممارسة. وتشارك العديد من الأماكن والكيانات الأخرى، بما فيها المراكز الثقافية والمكتبات والأسر والمجتمعات المحلية، في التعليم، وتحتاج إلى دعم. وحسبما ذكرت اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم، فإن إحدى المهام الرئيسية "توسيع نطاق التفكير بشأن أين ومتى يجري التعليم، ومن ثم توسيع نشر التعليم بحيث يشمل مزيداً من الأوقات والأماكن ومراحل الحياة"، بالاعتماد على ما يمكن تسميته "المنظومات التعليمية" التي تربط بين مواقع التعلم الطبيعية والمبنية والافتراضية⁽⁷⁵⁾.

60- ولطالما أوصت الولاية بالاعتراف بالتعليم غير النظامي بوصفه وسيلة هامة لإعمال الحق في التعليم. إذ يمكن أن يوفر "فرصة ثانية" لتعليم الأطفال غير الملحقين بالمدارس والمتعلمين من الكبار من خلال توسيع نطاق الفرص التعليمية خارج النظم المدرسية العامة السائدة، فضلاً عن توفير العديد من المزايا الأخرى. وفي إطار التعلم مدى الحياة، من الضروري الاعتراف بالتعلم والتصديق عليه واعتماده، أينما يجري. وكما هو الحال في جميع أشكال التعليم، يجب إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في تصميم برامج التعليم غير النظامي والإشراف عليها. وينبغي إصلاح نظم التعليم للسماح بالانتقال السلس بين برامج التعليم النظامي وغير النظامي⁽⁷⁶⁾.

61- وتتص المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إلزامية التعليم الابتدائي، وليس التعليم المدرسي. ولذلك يمكن اعتبار التعليم المنزلي جزءاً من حرية التعليم، مع احتفاظ الأسر بالحرية في ضمان تعليم أطفالها في المنزل. ومع ذلك، يجب أن تتطابق الضمانات نفسها على الحق في التعليم بجميع أبعاده.

(74) A/HRC/44/39؛ واللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً، الصفحة 152.

(75) المرجع نفسه، الصفحتان 152 و153.

(76) A/HRC/35/24.

طاء - الحق في السلامة أثناء التعليم

62- لكل متعلم الحق في السلامة والأمن البدنيين والنفسيين والعاطفيين أثناء متابعة التعليم⁽⁷⁷⁾. وتشير التقديرات إلى أن 246 مليون طفل يتعرضون للعنف في التعليم⁽⁷⁸⁾، ويلزم اتخاذ تدابير من أجل: حظر العقوبة البدنية وتسليط الأقران في المدارس؛ ومنع التهديدات التي يتعرض لها المتعلمون والمعلمون وغيرهم من موظفي المدارس (والتهديدات من جانبهم)؛ ووقف العنف في الطريق إلى المدرسة، وفي الفصول الدراسية، وساحات اللعب، وعلى شبكة الإنترنت.

63- ويجب على الدول اعتماد أنظمة للسلامة، وضمان التأهب للطوارئ للاستجابة للأزمات، وضمان امتثال جميع البيئات التعليمية. وتشمل الأدوات المفيدة **دليل المعايير الدنيا في التعليم** الصادر عن الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، والإطار الشامل للسلامة المدرسية التابع للتحالف العالمي لحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في قطاع التعليم.

64- وأكدت العديد من المساهمات على أن سلامة الأطفال تكون أشد عرضة للخطر خلال فترات النزاع المسلح. ففي عامي 2020 و2021، وُثق الإبلاغ عن أكثر من 5 000 هجوم وحالة من حالات الاستخدام العسكري للمرافق التعليمية في 84 بلداً، مع وجود أنماط منهجية لهذا الاستخدام في 28 بلداً. وتعرض أكثر من 9 000 طالب ومعلم للاختطاف أو التوقيف أو الإصابة أو القتل. وعلى الصعيد العالمي، شهدت هذه الهجمات زيادة مقارنةً بالفترة 2018-2019، واستمرت في الزيادة حتى عام 2022. والآثار الضارة لهذه الهجمات على الحق في التعليم وحياة المتعلمين مدمرة⁽⁷⁹⁾.

65- وغالباً ما يُستخدم محتوى التعليم وتوجُّهه لأغراض سياسية أثناء النزاعات وبعدها. ويشمل ذلك تغيير الروايات التاريخية في الكتب المدرسية، وإدخال خطاب الكراهية والدعاية للحرب في المواد التعليمية، وعسكرة التعليم، وتعطيل تعليم لغات الأقليات، وحظر الكتب المدرسية أو إتلافها، والمعاقبة على التعبير السياسي، وفصل الطلاب على أساس الأصل القومي و/أو الإثني أو الدين⁽⁸⁰⁾.

66- ويُعد أثر تغير المناخ على الحق في التعليم وأثر التعليم على تغير المناخ أمرين حاسمين. وفي ظل عدم وجود إطار للحماية الدولية⁽⁸¹⁾، من المتوقع أن يتعرض مليار طفل "لخطر كبير للغاية" يتمثل في احتمال تضررهم من تغير المناخ⁽⁸²⁾، وأن يواجه الأشخاص النازحون بسبب آثار تغير المناخ خطر الحرمان من التعليم المناسب. وللتصدي لتغير المناخ، ينبغي لنظم التعليم أن تقدم تثقيفاً بيئياً على نطاق النظام، وهو ما تفتقر إليه حالياً بلدان كثيرة.

(77) E/CN.4/2004/45، الفقرات 50-52؛ وA/CN.4/2005/50، الفقرات 119-124.

(78) انظر <https://www.end-violence.org/safe-to-learn>.

(79) الورقة المقدمة من التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات (Global Coalition to Protect Education from Attack)، الفقرة 37.

(80) A/68/296.

(81) ورقة مقدمة من قطاع الثقافة في اليونسكو.

(82) ورقة مقدمة من اليونيسيف، الفقرة 20.

رابعاً - الالتزامات القانونية فيما يتعلق بإعمال الحق في التعليم

ألف - الإعمال الكامل للحق في التعليم

67- من المقبول على نطاق واسع أنه يجب على الدول احترام الحق في التعليم وحمايته وإعماله لكل فرد في نطاق ولايتها. ويستتبع ذلك اتخاذ خطوات، بما في ذلك الاستخدام الكامل لأقصى ما هو متاح من الموارد للدول الأطراف، على الصعيد الوطني ومن خلال المساعدة الدولية، لتحقيق الإعمال الكامل للحق في التعليم تدريجياً بجميع الوسائل المناسبة (المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). غير أن مختلف الالتزامات نافذة على الفور، مثل الالتزامات بالاحترام والحماية، بوسائل منها ضمان عدم التمييز، والالتزامات باتخاذ خطوات مدروسة وملموسة وهادفة نحو الإعمال الكامل للحق في التعليم، والالتزام بالتحرّك بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من الفعالية في هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، هناك التزامات أساسية فيما يتعلق بالحق في التعليم وتُسلم قوياً بعدم جواز اتخاذ أي تدابير تراجعية⁽⁸³⁾.

68- وقد أدى مفهوم الإعمال التدريجي بأقصى ما هو متاح من الموارد إلى عدم إعمال الحق في التعليم بحكم الواقع، واستُخدم ذلك المفهوم كذريعة سهلة لعدم اتخاذ إجراءات. وقد اعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ أكثر من نصف قرن. ومن ثم، يمكن اعتبار العديد من الدول منتهكة لالتزاماتها فيما يتعلق بالحق في التعليم، لأن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المالية المحلية ومعالجة أوجه عدم المساواة، وإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر تهميشاً، لا تزال دون الأهداف التي يمكن تحقيقها. ويتضمن مبدأ الإعمال التدريجي وعدم التراجع أن تثبت الدول أن أي إخفاق في الوفاء بالتزاماتها يُعزى بشكل واضح إلى عدم كفاية الموارد، ولا يُعزى إلى تحقيق منفعة سياسية باختيار عدم تعبئة الموارد. ويجب أن يكون أي تراجع مؤقتاً ومتناسباً ومحدوداً زمنياً وخاضعاً للرصد الكافي، ويجب أن يكفل احترام الالتزامات الأساسية المتمثلة في عدم التمييز والمساءلة والشفافية والمشاركة.

69- ولا يشكّل الإعمال التدريجي عقبة أمام وجوب إنفاذ الحق في التعليم وإمكانية التقاضي بشأنه. وعلى النحو الذي أشار إليه أحد المكلفين السابقين بالولاية، أثبتت السوابق القضائية الدولية والإقليمية والوطنية أن الحق في التعليم واجب الإنفاذ قانوناً عن طريق آليات التقاضي، بما في ذلك المحاكم المحلية. وينبغي للحكومات أن تعترف علناً بإمكانية التقاضي بشأن هذا الحق، وتقرّها وتصدر أحكاماً قانونية بشأنها في الدستور الوطني والتشريعات المحلية⁽⁸⁴⁾.

70- وأقرت مساهمات عديدة وجوب الإنفاذ الكامل للحق في التعليم وإمكانية التقاضي بشأنه في البلدان المعنية. ويؤيد ذلك أيضاً البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن بعض المساهمين أفادوا بأن إمكانية التقاضي تقتصر على المسائل المتعلقة بالحصول على هذا الحق. وعلاوة على ذلك، لا تُنفذ قرارات المحاكم دائماً بطريقة مرضية، ولا يوجد في عدد من البلدان أي أحكام تتعلق بنهج جماعي للاتحادات الطلابية إزاء حماية حقوق الطلاب.

71- وينبغي إدراج سبل الانتصاف والتقاضي بوصفهما عنصرين ضروريين للحوكمة الرشيدة في تأكيد الحق في التعليم. وتتراوح الآليات المتاحة أو المجانية أو غير المكلفة، التي تمكّن الطلاب والوالدين وغيرهم من أصحاب المصلحة من الطعن في الانتهاكات المزعومة لحقوقهم وتصحيحها، بين الاجتماعات المنتظمة للوالدين والمعلمين ومجالس المدارس، والفصل في القضايا من جانب هيئات الاستئناف،

(83) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13 (1999)، الفقرات 43-45، و57.

(84) A/HRC/23/35، الفقرة 81.

واللجوء إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمحاكم الوطنية. ويجب تقديم التوجيه للسلطة القضائية والمشتغلين بالمهن القانونية بشأن كيفية فهم الحق في التعليم⁽⁸⁵⁾.

72- وترى المقررة الخاصة أيضاً أن الانتهاكات المؤكدة للحق في التعليم ينبغي أن تؤدي إلى أشكال ملموسة لجبر الضرر، بما في ذلك إتاحة التعليم الجيد المجاني لمن حُرِّموا منه (مثلاً من خلال التعليم الأساسي وتعليم الكبار). وتلاحظ أيضاً أن التعليم يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الجبر في حالات أخرى، مثل ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان⁽⁸⁶⁾، وهي مسألة تهتم المقررة الخاصة بمواصلة معالجتها.

باء - تمويل التعليم

73- يُعد تمويل التعليم التزاماً قانونياً بموجب القانون الدولي. غير أن المشاكل النظامية التي ينطوي عليها تمويل التعليم على الصعيدين الوطني والعالمي تعني أن فئات معينة من الأطفال والشباب تتخلف أكثر عن الركب. وتشير تقديرات اليونسيف إلى أنه في بلد واحد من كل 10 بلدان، يستفيد المتعلمون الذين ينتمون إلى أغنى 20 في المائة من الأسر المعيشية من أربعة أضعاف أو أكثر من الإنفاق على التعليم العام مقارنةً بأولئك الذين ينتمون إلى الأسر الأشد فقراً⁽⁸⁷⁾.

74- وفي قمة تحويل التعليم، دُعيت الحكومات إلى زيادة الحيز المالي للتعليم على الصعيد الوطني، والالتزام بتحسين موارد مالية للحماية الاجتماعية ونظم التعليم. ويدعو إعلانا إنشيوين وباريس الحكومات إلى تخصيص ما لا يقل عن 4 في المائة إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما لا يقل عن 15 في المائة إلى 20 في المائة من مجموع الإنفاق العام للتعليم وحماية ميزانيات التعليم العام من القيود المالية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات أن تلتزم بتحقيق نسبة كافية للضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إصلاحات ضريبية طموحة وتدرجية، مع التزامات مرتبطة بتمويل الاستثمار في التعليم⁽⁸⁸⁾. ويعني الأعمال التدريجي للحق في التعليم باستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة تجاوز الموارد الموجودة حالياً تحت تصرف الحكومات؛ إذ يشمل ذلك الموارد التي يمكن تعبئتها، ولا سيما من خلال فرض ضرائب تصاعديّة⁽⁸⁹⁾.

75- ويجب أن تصل الموارد إلى أفقر الناس وأكثرهم تهميشاً. وفي قمة تحويل التعليم، دُعيت الحكومات أيضاً إلى وضع أهداف محددة تتعلق "بنسبة الاستثمار في التعليم الموجّه إلى 40 في المائة و20 في المائة من الأسر ذات الدخل المنخفض، وإلى الأسر التي تعيش في المناطق الريفية أو النائية، والأطفال ذوي الإعاقة أو الضعفاء بوجه خاص"⁽⁹⁰⁾. وتشدّد المقررة الخاصة على المعيار الرئيسي الذي اعتمده اليونسيف، والمتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 15 في المائة من موارد التعليم العام لأفقر 20 في المائة من المتعلمين⁽⁹¹⁾.

(85) A/HRC/38/32، الفقرات 95-97.

(86) ورقة مقدمة من الصندوق العالمي للناجين (Global Survivors Fund).

(87) ورقة مقدمة من اليونسيف.

(88) انظر <https://www.un.org/en/transforming-education-summit/financing-education> (انظر "المزيد من الاستثمار").

(89) ورقة مقدمة من TaxEd Alliance.

(90) انظر <https://www.un.org/en/transforming-education-summit/financing-education> (انظر "أكثر إنصافاً").

(91) ورقة مقدمة من اليونسيف.

- 76- وعلى الرغم من أن الحكومات هي أكبر ممول للتعليم في جميع البلدان، فإن المساعدة الإنمائية مهمة أيضاً، عند الحاجة. وحسبما جاء في الدعوات التي أطلقت في قمة تحويل التعليم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية في مجال الاستثمار في التعليم ويكملها ويحفّزها؛ وأن يفي بالمعيار المحدد، وهو تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وأن يزيد من نسبة هذه المعونة المخصصة للتعليم إلى ما يتراوح بين 15 في المائة و20 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، ويُخصِّص هذه الأموال للبلدان التي تشتد فيها الحاجة إليها.
- 77- ويجب ألا تؤدي هذه المساعدة الدولية إلى تأثير لا مبرر له على الشواغل المتعلقة بالسياسات التعليمية المحلية من جانب الجهات الفاعلة الدولية أو الدول الأخرى، ولا سيما فيما يتصل بتدابير التقشف وخصخصة قطاع التعليم. وتؤدي تدابير التقشف إلى تفاقم عدم المساواة، بما في ذلك في مجال التعليم، وتؤدي كما هو متوقع إلى زيادة هائلة في خصخصة التعليم واستغلاله تجارياً. وعلى النحو المنصوص عليه في المادة 15 من مبادئ ماسترخت بشأن التزامات الدول خارج حدودها الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقع على عاتق جميع الدول التزامات تتجاوز حدودها الوطنية باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك بصفتها أعضاء في المنظمات الدولية. ويجب على الدولة التي تنقل اختصاصها إلى منظمة دولية أو تشارك في منظمة من هذا القبيل أن تتخذ جميع الخطوات المعقولة لضمان أن تتصرف المنظمة المعنية بما يتفق مع الالتزامات الدولية لتلك الدولة في مجال حقوق الإنسان.

جيم - تنظيم الجهات الفاعلة الخاصة

- 78- لقد نما دور الجهات غير الحكومية في التعليم بشكل كبير في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان، مع افتراض تزايد حصة توفير التعليم⁽⁹²⁾.
- 79- وتوفر حقوق الإنسان إطاراً قوياً للالتزامات الملزمة قانوناً فيما يتعلق بدور الدول والجهات الفاعلة الخاصة في توجيه تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في احترام حريات التعليم في إطار التعليم الذي يُنظر إليه على أنه منفعة عامة ومشتركة، مع منع الآثار السلبية التنظيمية لنمو الجهات الفاعلة الخاصة، ولا سيما الجهات الفاعلة التجارية، على الحق في التعليم. فعلى سبيل المثال، يتعارض إلغاء المؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الجامعات - لأسباب سياسية أو أيديولوجية تحت ستار التنظيم الصارم - مع المعايير الدولية. غير أن نمو سلاسل المدارس التجارية التي يمكن أن تقوّض حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي أمر يثير القلق، مع الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الرقمية في التعليم وتأثير التكنولوجيا التعليمية الذي يزيد الأمر إلحاحاً. وقد خصصت ولاية التعليم أربعة تقارير لهذه القضية⁽⁹³⁾، محذرة من خطر الخصخصة "التي تحل محل التعليم العام بدلاً من تكميله"⁽⁹⁴⁾.
- 80- ويجب على الدول إعطاء الأولوية لتمويل التعليم العام المجاني والعالي الجودة، وضمان أن يكون شاملاً حقاً. وفي حين لا يوجد التزام من الدول بتمويل المدارس الخاصة، فإن حماية التنوع الثقافي وتعزيزه، ولا سيما الحماية الواجبة للأقليات، يدعمان بقوة هذه التدابير. وتستحق المدارس المجانية التي

UNESCO, Global Education Monitoring Report 2021/22: Non-State Actors in Education: Who Chooses? Who Loses? (Paris, 2021), p. 32 (92)

A/HRC/41/37، وA/70/342، وA/HRC/29/30، وA/69/402. (93)

A/69/402، الفقرة 38. (94)

يديرها المجتمع النظر أيضاً⁽⁹⁵⁾. غير أن الدعم المقدم إلى المؤسسات التعليمية الخاصة يجب أن يمثل لحظر التمييز⁽⁹⁶⁾. ويجب أن يفي التمويل الحكومي بمتطلبات معينة، لا سيما فيما يتعلق باحترام الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان.

81- وترحب المقررة الخاصة بالتحويلات التي قامت بها كلٌّ من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والشراكة العالمية من أجل التعليم، اللتين قررتا عدم تقديم التمويل للجهات المقدمة لخدمات التعليم الخاص التي تتقاضى رسوماً أو التي تسعى إلى الربح⁽⁹⁷⁾. وكانت المكلفة السابقة بالولاية على اتصال بمجلس إدارة الشراكة العالمية من أجل التعليم بشأن هذه المسألة⁽⁹⁸⁾.

82- ويجب على الدول، بموجب التزامها بالحماية، أن تضع معايير تعليمية دنيا وأن تكفل تنفيذها من جانب المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على السواء بطريقة تكفل الحق في التعليم، وحقوق الطفل، وحرية التعليم. وقد حث مجلس حقوق الإنسان الدول على وضع إطار تنظيمي للجهات المقدمة لخدمات التعليم، بما فيها تلك التي تعمل بشكل مستقل أو في إطار شراكة مع الدول، مسترشدةً بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بحيث يحدد هذا الإطار التنظيمي، في جملة أمور، قواعد ومعايير دنيا لإنشاء الخدمات التعليمية وتشغيلها، ويتصدى لأي أثر سلبي للاستغلال التجاري للتعليم، ويعزز إمكانية حصول ضحايا انتهاكات الحق في التعليم على سبل الانتصاف والجبر المناسبة⁽⁹⁹⁾.

83- وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومبادئ أبيدجان توجيهات هامة في هذا الصدد. وتشدد مبادئ أبيدجان على أنه ينبغي للدول أن تفرض التزامات على الجهات الفاعلة الخاصة في مجال التعليم بتوفير خدمات عامة لضمان مساهمتها في أعمال الحق في التعليم بحيث: (أ) تقدم المؤسسات التعليم بما يتفق مع قوانين ومعايير حقوق الإنسان السارية؛ و(ب) لا يكون للمؤسسات التعليمية الخاصة أي آثار سلبية على التمتع بالحق في التعليم أو غيره من الحقوق.

84- ويعني التعليم بوصفه منفعة عامة مشتركة أن جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الجهات غير الحكومية المقدمة للخدمات، حيثما ينطبق ذلك، يجب أن يشاركوا مشاركة مُجدية في صنع القرار على أساس الحصول العادل على الخدمات. غير أن زيادة الاستغلال التجاري للتعليم يحوّل سلطات صنع القرار بعيداً عن الهياكل الديمقراطية، وإن كانت معيبة، إلى جهات فاعلة من الشركات غير خاضعة للمساءلة وغالباً ما تكون قوية. وتؤثر الشركات القوية تأثيراً متزايداً على السياسات التعليمية، واستخدام الموارد العامة بطرق تصب في مصلحة الشركات. ويشعر المجتمع المدني بقلق متزايد بشأن عملية صنع القرار المغلقة وغير الشفافة والوزن غير المتناسب الذي يُمنح بشكل متزايد لأراء كبار المانحين والجهات الفاعلة الخاصة في المحافل الدولية. كما أن السماح للنزعة الاستهلاكية بأن تطغى على اعتبارات حقوق الإنسان،

(95) ورقة مقدمة من المنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم (International Organization for the Right to Education and Freedom of Education).

(96) المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات، "الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية"، الصفحتان 22 و 23.

(97) ورقة مشتركة مقدمة من المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights)، ومنظمة أكشن إيد للمعونة (ActionAid)، ومنظمة العفو الدولية، والاتلاف من أجل الشفافية والمساءلة في مجال التعليم (Coalition for Transparency and Accountability in Education)، ومركز شرق أفريقيا لحقوق الإنسان (East African Centre for Human Rights)، ومبادرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (Initiative for Social and Economic Rights)، والحركة الإفريقية لحقوق الإنسان (Mouvement ivoirien des droits humains)، ومنظمة أوكسفام الدولية (Oxfam International).

(98) انظر OTH2019/34، متاح في:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24663>

(99) قرار مجلس حقوق الإنسان 6/47، الفقرة 12.

بل مجرد السماح باستخدام لغة حقوق الإنسان كأداة لتعزيز الربح، يؤثر سلباً على جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الطلاب والمعلمون وغيرهم من الموظفين وأولياء الأمور، فضلاً عن المجتمعات المحلية الأوسع والمجتمع بأسره.

دال - إنفاذ المخطط 4 - ألف

85- في التقرير الأول للولاية، اقترح المخطط 4 - ألف التالي: أن يكون التعليم متوفراً ويمكن الوصول إليه ومقبولاً وقابلاً للتكيف⁽¹⁰⁰⁾. واعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا النهج، وهو الآن الإطار التحليلي الأكثر شيوعاً المستخدم لتفسير المضمون المعياري للحق في التعليم وفهمه⁽¹⁰¹⁾. وقد وُسع نطاق هذا الإطار، المستخدم بشكل منهجي في التقارير المتعلقة بالولاية، ليشمل حقوقاً أخرى، وتستخدمه على نطاق واسع آليات أخرى وأصحاب مصلحة آخرون، بما في ذلك اليونسكو وعدد من الدول. وبناءً على الممارسة الحالية، يرد أدناه ملخص مفيد للمخطط 4 - ألف.

86- في إطار المخطط 4 - ألف، يتطلب التوافر جملة أمور من بينها ما يلي:

(أ) توافر المؤسسات والبرامج التعليمية، التي تؤدي عملها، بأعداد كافية؛

(ب) عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين الذين لديهم ما يلزم من المهارات والمؤهلات والتدريب، ووصولهم على مرتبات تنافسية محلياً؛

(ج) مناهج ومواد تربوية ومنهجيات وممارسات ملائمة؛

(د) مرافق صرف صحي ملائمة؛

(هـ) مياه شرب مأمونة⁽¹⁰²⁾؛

(و) بنية تحتية مأمونة وملائمة ومصونة؛

(ز) بيئات تعليمية مأمونة توفر الحماية؛

(ح) المكتبات ومرافق الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، حسب الاقتضاء؛

(ط) ظروف عمل لائقة وحماية اجتماعية للموظفين.

ومن الضروري أيضاً اتخاذ الترتيبات اللازمة لبناء عملية تقديم الخدمات وصيانتها وإدارتها فيما يتعلق بالبنية التحتية والمعدات التعليمية⁽¹⁰³⁾.

87- وبما أن التعليم لا يمكن اختزاله في التعليم المدرسي، فإن أحد الجوانب التي تعترف المقررة الخاصة تناولها هو إلى أي مدى يجب توسيع مفهوم التوافر ليشمل، في جملة أمور، توافر الكتب، فضلاً عن التكنولوجيات الرقمية، ليس في المؤسسات التعليمية فحسب، بل في المنازل والمراكز المجتمعية والمكتبات. فعلى سبيل المثال، ينبغي توسيع نطاق "الحق في القراءة"⁽¹⁰⁴⁾ بحيث لا يقتصر على القراءة داخل المدارس.

(100) E/CN.4/1999/49، الفصل الثاني؛ وE/CN.4/2000/6.

(101) التعليق العام رقم 13 (1999)، الفقرة 6.

(102) انظر أيضاً A/75/178.

(103) A/HRC/47/32، الفقرة 61؛ وA/75/178، الفقرة 24.

(104) Lea Shaver, Ending Book Hunger: Access to Print Across Barriers of Class and Culture (New Haven, Connecticut, Yale University Press, 2019).

88- وتتطلب إمكانية الوصول، التي تشمل الوصول المادي والاقتصادي والمعلوماتي، أن تُتاح للجميع دون تمييز إمكانية الوصول إلى المؤسسات والبرامج التعليمية. وتحيل المعلومات إلى الحق في التماس المعلومات المتعلقة بقضايا التعليم وتلقيها ونقلها، وترتبط بالحق في المشاركة في عمليات صنع القرار التي قد تؤثر على الحقوق⁽¹⁰⁵⁾. ويشمل ذلك أيضاً المعلومات الضرورية للمتعلمين والعاملين في مجال التعليم والأسر والمجتمعات المحلية عن كيفية استخدام البنية التحتية والمعدات التعليمية وصيانتها وإصلاحها، بما في ذلك المعدات الرقمية.

89- وبينت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن عنصر إمكانية الوصول يمكن تحقيقه أيضاً من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وبرامج التعلم عن بُعد، ولا سيما في حالات الطوارئ. ومع ذلك، قد تكون معظم أساليب التعلم عن بُعد التي يمكن الوصول إليها بسيطة من حيث استخدام التكنولوجيا أو لا تستخدم التكنولوجيا مطلقاً⁽¹⁰⁶⁾. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي استخدام التكنولوجيا الرقمية كمبرر لعدم توفير المدارس أو الجامعات لجميع المتعلمين، بل ينبغي أن تهدف إلى دعم المدارس والمعلمين، وألا تحل محلهم⁽¹⁰⁷⁾. ويمثل قطع الإنترنت مشكلة أيضاً لإمكانية الوصول حيث يمكن، على سبيل المثال، أن يمنع الوصول إلى الفصول الدراسية عبر الإنترنت والمعلومات اللازمة للدراسات ويحول دون التسجيل للاختبارات.

90- وتتطلب المقبولة جملة أمور منها أن يكون شكل التعليم وجوهرياً، بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس، مقبولين للطلاب (أي وثيقي الصلة بالاحتياجات، وملائمين من الناحية الثقافية، وذوي نوعية جيدة) وللوالدين أو الأوصياء القانونيين حسب الاقتضاء، وأن يكونا موجّهين نحو تحقيق الأهداف والأغراض المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون المناهج الدراسية متوافقة مع حقوق الإنسان، بما في ذلك أن تكون خالية من القوالب النمطية. وينطوي هذا الشرط على الاعتراف بالحقوق الثقافية في نظم التعليم من أجل ضمان أهميتها⁽¹⁰⁸⁾. وتتطلب المقبولة أيضاً، على سبيل المثال، إجراء مناقشات بشأن الآثار المحتملة لرقمنة التعليم، مثل انعزال الطلاب وصحتهم، ونماء شخصية الطلاب، واحترام الحق في الخصوصية، وحماية البيانات⁽¹⁰⁹⁾.

91- وتعني قابلية التكيف، وهي مطلب مستمر ومتطور باستمرار على نطاق النظام، أنه ينبغي أن يكون التعليم مرناً لكي يتسنى تكييفه مع احتياجات المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل التي تشهد تغييرات، واحتياجات الطلاب في الأوساط الاجتماعية الثقافية المتنوعة، مع الأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، تدفقات الهجرة واللجوء، والنزاعات الجديدة، والكوارث البيئية وتغير المناخ، فضلاً عن الأزمات مثل جائحة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، أبلغت أوكرانيا عن الجهود المبذولة لضمان استمرار التعليم، بما في ذلك للمتعلمين الذين أُجبروا على الانتقال إلى الخارج⁽¹¹⁰⁾. ويستلزم التكيف اتخاذ تدابير لتنمية مواهب ومعارف متعددة - رقمية وعلمية ونصية وإيكولوجية ورياضية - لتمكين الأفراد من تعزيز قدرتهم على مواجهة الانتشار السريع للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وقدرتهم على التمييز بين المعلومات الصحيحة والخاطئة⁽¹¹¹⁾.

(105) انظر، على سبيل المثال، A/75/178، الفقرة 36؛ و A/HRC/50/32، الفقرتين 25-26.

(106) A/HRC/44/39، الفقرتان 33 و84(هـ).

(107) A/HRC/50/32، الفقرة 24.

(108) A/HRC/47/32، الفقرة 63.

(109) A/HRC/50/32، الفقرة 32.

(110) انظر الورقة المقدمة من أوكرانيا.

(111) اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً، الصفحة 149.

92- ويتطلب تنفيذ المخطط 4 - ألف مشاركة العديد من الوزارات إلى جانب وزارات التعليم (على سبيل المثال، وزارتا المياه والنقل)، فضلاً عن التعاون الوثيق فيما بين المؤسسات والمعلمين والأسر والمجتمعات المحلية لضمان فهم احتياجات المتعلمين وأسرهم وإدماجها. وهذا يتعارض مع بعض المواقف ذات الطابع الاستبدادي والهرمي التي تتفاقم في أوقات الأزمات، كما يلاحظ في أنحاء كثيرة من العالم أثناء جائحة كوفيد-19⁽¹¹²⁾.

93- وتلاحظ المقررة الخاصة أنه بالإضافة إلى الإطار 4 - ألف الأصلي، فقد حدث تطور نحو إضافة المساءلة بوصفها بُعداً خامساً كوسيلة لتحسين فهم حالة الحق في التعليم، ولتشجيع الدول على اعتماد وتنفيذ أطر قانونية وسياساتية قوية تحمي هذا الحق⁽¹¹³⁾.

هاء - الرقابة على رقمنة التعليم

94- من الشواغل الرئيسية التي تتركز الولاية تأثير رقمنة التعليم على الحق في التعليم. وتتفق المقررة الخاصة مع أسلافها على أن التكنولوجيا الرقمية تفتح آفاقاً جديدة للتعليم، ولكنها تجلب أيضاً تحديات خطيرة. ولم يُجرَ بعد تقييم صارم "للحلول التكنولوجية"، ولا سيّما للدروس المستفادة أثناء جائحة كوفيد-19. ومن المعروف جيداً أن الطلاب من الأوساط المحرومة أصلاً عانوا أشد المعاناة بسبب عدم حصولهم على تعليم جيد وعزلتهم الاجتماعية. وأدى عدم الحصول على الأجهزة الرقمية وضعف الاتصال بالإنترنت إلى عرقلة فرص التعلم عبر الإنترنت. ويجب ألا يؤدي استخدام التكنولوجيا الرقمية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التعليمية في السياقات التي تتزايد فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين، وألا يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان في التعليم، ولا سيّما انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات والخصوصية والحقوق الصحية والثقافية، بما في ذلك الحريات الأكاديمية⁽¹¹⁴⁾. وتُعد السلامة على الإنترنت، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، ومنصات التعلم التي يمكن الوصول إليها، ودعم الصحة العقلية أموراً حاسمة أيضاً في وضع سياسة مستقبلية بشأن الحق في التعليم.

95- ومن بين القضايا الناشئة الحاسمة الذكاء الاصطناعي، الذي لا يزال تأثيره غير مفهوم إلا قليلاً، بينما يمكن أن تتجم عنه عواقب مهمة على الإبداع البشري، واكتساب المعرفة، وحقوق الملكية الفكرية والثقافية، وقياس التعلم. ويحتاج هذا الموضوع إلى اهتمام عاجل، مع سرعة التوسع في الاستثمارات في مجال التكنولوجيا. وترحب المقررة الخاصة بتوصية اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتلاحظ التدابير الوقائية التي اعتمدها بالفعل بعض الدول. فقد أفادت التقارير بأن إيطاليا حظرت مؤخراً استخدام أحد برامج الذكاء الاصطناعي بسبب مخاوف تتعلق بالخصوصية⁽¹¹⁵⁾. وعلاوة على ذلك، من المهم النظر فيما يشغلون المساحات الرقمية، واللغات المستخدمة فيها، والخلفيات الثقافية ذات الصلة، وضمان حماية التنوع الثقافي في مثل هذا السياق⁽¹¹⁶⁾. والخوارزميات ليست حيادية، فقد طُورت باستخدام البيانات الوصفية التي تستبعد المعلومات المتعلقة بالفئات المهمشة، ومن ثم فهي غير ممثلة أو متحيزة. وعلى صعيد آخر، دعت منظمات المجتمع المدني إلى فرض حظر على نظم التعرف على المحددات البيومترية التي تمكّن من المراقبة الجماعية. وتشير المقررة الخاصة إلى التقارير التي تعيد بأن هيئات حماية البيانات في فرنسا والسويد رفضت اعتبار الموافقة أساساً قانونياً لنظم التعرف على الوجه في المدارس،

(112) A/HRC/44/39، الفقرة 15.

(113) انظر الورقة المقدمة من قطاع الثقافة في اليونسكو.

(114) A/HRC/32/37 و A/HRC/50/32.

(115) Shiona McCallum, "ChatGPT banned in Italy over privacy concerns", BBC News, 1 April 2023.

(116) انظر الورقة المقدمة من منظمة الإنسانية الجديدة (New Humanity)، الصفحة 4.

نظراً لاختلال توازن القوى بين الطلاب والمدارس، ووجهت المدارس إلى استخدام وسائل أقل تدخلاً لتتبع الحضور أو السماح بالدخول إلى المباني المدرسية⁽¹¹⁷⁾. ومن أنواع التكنولوجيات الناشئة التي قد تؤثر على الحق في التعليم ما يُسمى بتكنولوجيات التحسين⁽¹¹⁸⁾.

96- وهناك جانب آخر للنقاش حول التكنولوجيا الرقمية وهو ما إذا كان ينبغي الاعتراف بالحق في الاتصال بالإنترنت كجانب من جوانب الحق في التعليم، وإلى أي مدى ينبغي الاعتراف بذلك. ويجب النظر في عدة عناصر. أولاً، ينبغي للدول أن تدعم حق كل فرد في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نحو تمكيني يحدده الشخص، ولا سيما من خلال ضمان الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والهاتف وتوصيل الحواسيب بالإنترنت⁽¹¹⁹⁾. وعلاوة على ذلك، ينبغي توسيع نطاق فهم الحق في التعليم ليشمل الكفاءات الرقمية والوصول إلى الإنترنت كوسيلة لدعم الحق في التعليم والحق في الحصول على المعلومات والحقوق الثقافية⁽¹²⁰⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن الحصول على التعليم الجيد يمكن إعماله تدريجياً، فإن الحق في عدم التمييز واجب التطبيق فوراً. وفي هذا الصدد، يضمن الحق في التعليم الوصول إلى الإنترنت بقدر ما يكون ذلك ضرورياً لضمان الوصول المنصف والمشاركة على قدم المساواة⁽¹²¹⁾. وكما جاء في إعلان قمة ريوبريد العالمي بشأن الاستفادة من تقنيات الاتصال في مجال التعليم الصادر عن اليونسكو، "ينبغي أن تسترشد المبادرات المتعلقة بتقنيات الاتصال بأخلاقيات قائمة على الإدماج وأن تبدأ بالفئات التي تواجه الحرمان"⁽¹²²⁾.

97- ويجب معالجة هذه القضايا مع فهم الغايات الربحية لشركات التكنولوجيا الرقمية. وينبغي أن تركز رقمنة التعليم على إضافة قيمة كبيرة لتحسين أعمال الحق في التعليم للجميع. وينبغي أن تكون المصلحة الفضلى للطالب دائماً هي الاعتبار الأساسي، وينبغي فهمها - فيما يتعلق بعمره ونضجه⁽¹²³⁾ - من خلال مشاركته الهادفة والتمثيلية.

واو - الاعتراف بدور المعلمين

98- يؤدي المعلمون دوراً محورياً في ضمان الحق في التعليم، ومن ثم مستقبلنا الجماعي، على الرغم من أن دورهم لا يُقدَّر حق قدره ولا يُكافأ حق المكافأة. وتشير إحدى الدراسات إلى أن دخل المعلمين يقل، في المتوسط، عن متوسط التكلفة المحلية للسلع والخدمات بنسبة 48 في المائة في 100 بلد شملتها الدراسة الاستقصائية، حيث يعيش المعلمون تحت خط الفقر، حتى في البلدان المرتفعة الدخل⁽¹²⁴⁾.

99- وتُعرض أيضاً قيود على حقوق الإنسان للمعلمين، ولا سيما حرمتهم الأكاديمية وحقوقهم النقابية وحقوقهم في المشاركة في صنع القرار. وفي الأماكن التي تشهد نزاعات أو انقسامات سياسية، يكون المعلمون على خط المواجهة، حيث يُعاقبون بسبب تعبيرهم عن آرائهم أو لعدم دعمهم الروايات السائدة، ويتعرضون للتهديد والإكراه، ويُفصلون، وتُخفض رتبته، ولا يحصلون على أجورهم، ويُحتجزون تعسفاً، بل يتعرضون للهجمات والقتل.

(117) انظر الورقة المقدمة من منظمة الوصول الآن (Access Now)، الفقرتين 17 و18.

(118) انظر الورقة المقدمة من منظمة الإنسانية الجديدة (New Humanity)، الصفحة 4.

(119) A/HRC/50/32، الفقرتان 13 و14.

(120) اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً، الصفحة 34.

(121) انظر الورقة المقدمة من منظمة الوصول الآن (Access Now)، الفقرة 4.

(122) انظر <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380598/PDF/380598eng.pdf.multi>

(123) A/HRC/50/32، الفقرات 93-95.

(124) انظر <https://www.teachingabroadirect.co.uk/blog/teaching-salary-index>

100- ولا تزال الولاية تُصرّ على أهمية حقوق المعلمين والاعتراف بمساهماتهم القيّمة في الحق في التعليم، بما في ذلك أثناء جائحة كوفيد-19⁽¹²⁵⁾. ونظراً للمطالب الجديدة الملقاة على عاتق المعلمين للتكيف مع المتطلبات والتكنولوجيات والسياقات المتطورة باستمرار، فمن الأهمية بمكان أن يستفيدوا من الدعم والتدريب بصفتهم متعلمين مدى الحياة⁽¹²⁶⁾. ويتطلب ذلك إقامة علاقات سليمة بين الحكومات والمعلمين والمتعلمين والآباء والأمهات والمجتمعات المحلية⁽¹²⁷⁾. وستكرس المقررة الخاصة تقريرها المقبل لدور المعلمين في ضمان الحق في التعليم.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

101- على مدى 25 عاماً منذ إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، أسهمت الولاية إسهاماً كبيراً في تطور فهم الحق في التعليم والالتزامات المترتبة عليه، مما حفز وعكس التطورات والتقدم المُحرز على الصعيد الوطني ومن جانب الآليات الأخرى لحقوق الإنسان.

102- ويجب أن تستمر الأفكار بشأن الحق المتطور في التعليم التي بدأت اليونسكو طرحها في أعقاب قمة تحويل التعليم وتقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم التابعة لليونسكو. والقصد من ذلك هو تحديد التغييرات المتعمقة الهامة المطلوبة في طريقة تصوّر التعليم وتقديمه. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن نتخذ خطوات فيما يتعلق بالماضي والمستقبل. فبخصوص الماضي، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات لمعالجة الاستبعاد المستمر للعديد من الأشخاص من النظام التعليمي الجيد، وعدم كفاءة نتائج تعليمية فعالة وملائمة للأشخاص ذوي الأوضاع المتنوعة؛ وهذه أسباب تكفي، في حد ذاتها، لتبرير إعادة التفكير في النماذج والنهج. وبخصوص المستقبل، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات لمواجهة التحديات الناشئة، مثل زيادة الاستقطاب في المجتمعات المصحوب بالتراجع الديمقراطي وتغير المناخ والثورة الرقمية، بما في ذلك ظهور الذكاء الاصطناعي.

103- ويجب اعتبار الحق في التعليم، على نحو ما هو مفهوم جمعياً اليوم، الأساس لإعادة التفكير في نماذج التعليم. ومن المهم إجراء تقييم دقيق لما يجب إعادة التأكيد عليه والاحتفاظ به وتعزيزه وتكييفه وتعديله، وما يجب إدخال تغييرات كبيرة عليه. ومن المهم أن نظل منفتحين على التغييرات الإيجابية مع مقاومة القوى الضارة بالتعليم، ولا سيما الأصوات التي تدعو إلى التغيير تحت ستار لغة حقوق الإنسان ولكنها تسعى إلى تحقيق خطط أخرى، مثل ضمان أن تصبح نظم التعليم منتجات وخدمات قابلة للتسويق. ويمكن لنهج قائم على الحق في التعليم أن يوجّه الإجراءات الرامية إلى تحويل التعليم نحو نظم أكثر كفاءة تتصدى للتحديات الجديدة. ومن شأن اعتبار التعليم منفعة عامة ومشتركة أن يفتح سبلاً جديدة لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الحياة التعليمية، بما في ذلك على المستوى المحلي، وأن يعزز الترابط بين التعليم والعلم والثقافة. ويجب أن يكون الحق في التعليم، الذي يُفهم على أنه حق في التعلم مدى الحياة، في نظام يربط بين الأماكن النظامية وغير النظامية وغير الرسمية للتعليم، في صميم جميع الأفكار المؤدية إلى عقد اجتماعي جديد بشأن التعليم على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وهناك خطر يهدد الوعد المقطوع بعد جائحة كوفيد-19 بإعادة البناء على نحو أفضل، بدلاً من متابعة العمل بالطريقة المعتادة.

(125) A/HRC/44/39، الفصل الثالث - دال.

(126) A/HRC/50/32، الفقرات 83-84 و98.

(127) A/HRC/44/39، الفقرة 84(ق)؛ وانظر أيضاً الورقة المقدمة من السلفادور.